المرصد الإنساني
الأرض الفلسطينيّة المحتلة

العدد العاشر **شباط 2007**

لمحة عامة – القضايا الأساسية

التشرد القسري

في شهر شباط 2007، كان هناك ارتفاع ملحوظ في عدد المباني التي تم هدمها في الضفة الغربية من قبل السلطات الإسرائيلية. فقد تم هدم 53 مبنى، بالإضافة إلى 22 منزل فلسطيني و مآوي أخرى، معظمها في جنوب الضفة الغربية، مقارنة بتنفيذ 18 عملية هدم في الشهر الماضي و معدل شهري لهدم 18 مبنى خلال عام 2006. أسفرت عمليات الهدم هذه عن تشرد أكثر من 158 فلسطيني، من بينهم 94 طفل على الأقل. إن معظم عمليات الهدم تمت في المنطقة "ج" (تحت السيطرة الإدارية الإسرائيلية، تضم حوالي 60% من أراضي الضفة الغربية) على المباني التي تم إنشائها من غير تصاريح لذلك.

إن بعض المجتمعات، كتلك القائمة في المنطقة "ج" بالقرب من الجدار الفاصل و في القدس الشرقية، تعد من المجتمعات الضعيفة. على سبيل المثال، قام بين 2700 و 3000 شخص من بدو جهالين القائمين في المنطق "ج" بالقرب من مستوطنة معالي أدوميم الإسرائيلية باستلام أوامر أصدرتها السلطات الإسرائيلية بهدم منازلهم. و يواجه هؤلاء الأشخاص التشرد نتيجة لعملية بناء الجدار الفاصل و توسيع المستوطنة المذكورة. لمزيد من المعلومات حول التشرد القسري، راجع قسم الحماية على صفحة 5 و قسم العنف و الممتلكات الخاصة على صفحة 8.

حماية الطفل في سياق عمليات الجيش الإسرائيلي المتصاعدة

خلال الشهر، قامت قوات الأمن الإسرائيلية باعتقال و حجز 638 فلسطيني. و هذا العدد يمثل ارتفاع بنسبة 30% منذ شهر كانون الثاني 2007 و يتجاوز المعدل الشهري (453).

إن العمليات الإسرائيلية لها تأثير كبير على الأطفال. فمعظم الاعتقالات يشهدها الأطفال التابعين للعائلة و/أو القائمين في الحي، و تؤدي إلى نمو علامات الألم لديهم كنوبات القلق و الخوف المتكرر. و كثير من الأطفال محرومين من أحد الوالدين، و في غالب الأحيان الأب و رب العائلة. كان الأطفال أيضا الضحايا المباشرين لحملات التفتيش و الاعتقال. في شهر شباط، وصل عدد الأطفال الفلسطينيين المحجوزين في مراكز الاعتقال الإسرائيلية إلى 398. لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع و المواضيع الأخرى التي تتعلق بحماية الأطفال، راجع قسم حماية الطفل على صفحة 7.

دراسة حالة – مجتمع الحديدية

يقع مجتمع الحديدية في شمال وادي الأردن، و هو عبارة عن مجتمع فلسطيني صغير يعيش فيه حوالي 80 شخص يعملون كرعاة للمواشي. يقع مجتمع الحديدية مباشرة خلف مستوطنة روا و تحده المناطق العسكرية المغلقة (مناطق إطلاق النار التي أعلنها الجيش الإسرائيلي) من الشمال و الشرق و الجنوب. يعيش سكان الحديدية في المنطقة "ج" وفقا لاتفاقيات أوسلو، و هي منطقة تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، باستثناء السيطرة على المواطنين الفلسطينيين.

تعيش العائلات في هذه المنطقة منذ أكثر من 40 عاما، بالرغم من أنه بعد اتفاقية أوسلو، لم تستسلم هذه العائلات تصاريح للمآوي و المباني الأخرى التابعة لها.
في عام 1997، قام الجيش الإسرائيلي بإصدار أوامر طرد للعائلات الخمسة القائمة في الحديدية. و تم تبليغ العائلات بالخروج من المنطقة إذ أن الجيش الإسرائيلي اعتبرها منطقة عسكرية مغلقة. قام أفراد المجتمع بتعيين محامي، و في عام 2001، أصدرت المحكمة قرار تسمح فيه بقاء أهالي المجتمع المذكور. لكن بحلول نهاية عام 2001، أصبحت المنطقة تحت سلطة دائرة الأراضي في بيت إيل (الإدارة المدنية الإسرائيلية) التي في دورها أصدرت أمر بطرد أهالي المجتمع. عندما قام أهالي مستوطنة روا الإسرائيلية بتقديم التماس للمحكمة مطالبين فيه إزالة أهالي مجتمع الحديدية لكونهم تهديد كامن لأمن المستوطنين الإسرائيليين، تم تقديم استدعاء آخر للمحكمة. بتاريخ 1 تشرين الثاني 2006، قامت محكمة العدل العليا الإسرائيلية بإصدار قرار بإخلاء أهالي المجتمع بحلول 10 شباط 2007، و استجابة لذلك، قام أهالي الحديدية بتقديم استئناف على القرار نتج عن تأخير عملية الإخلاء لمدة شهرين (لحتى تاريخ 10 نيسان 2007) ريثما يتم تقديم خيارات بديلة لإماكن يتم نقل العائلات إليها . لكن المواطنين الفلسطينيين القائمين في الحديدية يواجهون الطرد الوشيك. حوالي 60 شخص من 80 من سكان الحديدية هم طفال.

المصدر: مكتب الميدان المركزي التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

ارتفاع نسبة القيود على الحركة في الضفة الغربية

خلال شهر شباط، ارتفعت نسبة حوادث التأخير في داخل الضفة الغربية، فوصل عدد وسائل الإغلاق، بما في ذلك الحواجز العسكرية، إلى 550 وسيلة من 528 وسيلة تم تسجيلها في شهر كانون الثاني. و انتشرت ظاهرة القيود المؤقتة على عملية الوصول و تلك المفروضة على الفئات العمرية و السكان على الحواجز القائمة في شمال الضفة الغربية و الحواجز الطيارة.

فبين 7 و 20 شباط على سبيل المثال، تم إعادة فرض القيود على الفئات العمرية و السكان على الحواجز القائمة في جميع أنحاء محافظات نابلس و طولكرم و جنين. و لم يتمكن الرجال الفلسطينيين بين الفئة العمرية من 16 إلى 35 من عبور الحواجز الأساسية للتوجه نحو الجنوب. و ارتفع عدد الحواجز العسكرية المسجلة إلى ما يعادل 180 أسبوعيا، ارتفاعا من 113 حاجز خلال شهر كانون الثاني.

تعرض مهنة صيادي الأسماك الفلسطينيين و موارد الأسماك للخطر

وفقا لدائرة الأسماك في السلطة الفلسطينية، انخفض معدل صيد الأسماك بشكل حاد في قطاع غزة خلال العام الماضي، خصوصا نتيجة للقيود المفروضة على إمكانية وصول الصيادين لأماكن الصيد. في عام 2005، كان مجموع إنتاج الصيد فوق 2300 طن متري و لكن في عام 2006، انخفض هذا العدد إلى 1640 طن متري فقط.

بين 26 حزيران و 24 تشرين الأول 2006، لم تسمح ممارسة عملية الصيد على الإطلاق بالقرب من ساحل قطاع غزة لاحقا للقبض على جندي إسرائيلي من قبل جيوش فلسطينية في 25 حزيران. و قبل هذه الحادثة، كانت ممارسة عملية الصيد مسموحة من قبل السلطات الإسرائيلية لغاية 12 ميل بحري، بالرغم من أن قوارب الصيد قليلا ما اتجهت لأبعد من 10 أميال بحرية خوفا من استهدافها من قبل المراكب البحرية الإسرائيلية (راجع الخريطة لمعرفة القيود المختلفة و الاتفاقيات التي تنص على حدود عملية الصيد).

لقد تأثر الأشخاص (35000) الذين يعتمدون على هذا القطاع في قطاع غزة بشكل كبير و يتم توفير المعونات الغذائية لعائلات صيادي الأسماك. إذا استمرت الحكومة الإسرائيلية في فرض القيود على عملية الوصول إلى أماكن الصيد، ستعمل ممارسة الصيد المتزايدة على تهديد قاعدة موارد الأسماك. فممارسة عملية الصيد بالقرب من الساحل تعرض حياة الكائنات الحساسة إلى الخطر إذ أنها تعد أساسية لتكاثر و حضانة العديد من الأسماك و الكائنات اللافقرية. و ستؤدي عملية الصيد الزائدة إلى التأثير على قابلية نمو قطاع الصيد بمجمله و تعريض فرص العمل للخطر و خلق قلق تجاه الأمن الغذائي و التغذية. للنظر إلى التحليل حول مجمل الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة راجع قسم الأمن الغذائي و الزراعة على صفحة 16.

لمحة عن السكان الفلسطينيين

تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 26 كانون الأول 2006

يبلغ عدد الفلسطينيين 10.1 مليون نسمة:

- يعيش 3.95 مليون منهم في المناطق الفلسطينية المحتلة بالإضافة إلى القدس الشرقية (39.2%).
- يعيش 1.1 مليون منهم في إسرائيل (11.2%).
- يعيش 2.8 مليون منهم في الأردن (27.7%).
- يعيش 1.6 مليون منهم في الدول العربية الأخرى (16.2%).
- و يعيش 0.57 مليون منهم في الدول الأخرى (5.7%).

التوزيع الجغرافي:

- يعيش 2.5 مليون فلسطيني في الضفة الغربية و القدس الشرقية (63%).
- يعيش 1.5 مليون منهم في قطاع غزة (37%).

التوزيع حسب الفئات العمرية:

- نسبة 45.7% من عدد السكان في المناطق الفلسطينية المحتلة من دون سن 15.
- نسبة 52.3% من السكان من دون سن 18.

- 3% من السكان فوق سن 65.

المعلومات الديموغرافية:
- المعدل الإستقرابي للمواليد: 36.7 لكل 1000 نسمة.
- المعدل الإستقرابي للوفيات: 3.9 لكل 1000 نسمة.
- نسبة المواليد (2003): 4.6 مولود لكل امرأة.
- متوسط العمر المتوقع: 71.7 عام للذكور و 73.0 عام للإناث.

لمحة عامة – التركيز الإقليمي

الضفة الغربية و القدس الشرقية

عملية نابلس

في الساعات الأولى من تاريخ 25 شباط، قام الجيش الإسرائيلي بإطلاق أكبر عملياته العسكرية منذ شهر كانون الأول 2004 في مدينة نابلس بعنوان "الشتاء الساخن." و بقي الجيش في المدينة المذكورة لغاية 27 شباط و اقتحمها مرة أخرى بتاريخ 28 شباط. أعلن الجيش الإسرائيلي أن الهدف من العملية كان لاعتقال سبعة فلسطينيين مطلوبين و السيطرة على موجات البث التابعة للمحطات الإذاعية و التلفزة المحلية.

استهدفت العملية البلدة القديمة في نابلس و التي يقطنها 20000 مواطن و وضعتهم تحت منع التجول ريثما قام الجيش الإسرائيلي بتنفيذ عمليات تفتيش مكثفة من بيت إلى آخر. و قام الجيش الإسرائيلي بنصب حواجز تفتيش على المداخل التي تؤدي إلى المستشفيات الثلاثة الأساسية في المدينة لتفتيش جميع المركبات و حتى سيارات الإسعاف و الأشخاص القادمين و المتجهين إلى هذه المستشفيات. أيضا قام الجيش الإسرائيلي باستخدام مدرستين تابعتين للسلطة الفلسطينية في البلدة القديمة كمراكز للاعتقال و التحقيق، و قام بإغلاق جميع الدوائر التعليمية بالإضافة إلى جامعتين (مما أثر على حوالي 49400 طالب).

تم اعتقال حوالي 70 فلسطيني بما في ذلك بعض أقارب الأشخاص السبعة المطلوبين (58 من هؤلاء الذين تم اعتقالهم تم الإفراج عنهم في وقت لاحق). خلال العملية، لقي فلسطيني مصرعه و تم جرح 24 منهم. وفقا لتخمين نفذته بلدية نابلس، خلال أحداث العملية، تم تخريب 284 منزل و محل تجاري و هدم واحد منهم في البلدة القديمة.

قام برنامج الأغذية العالمي بالإستجابة إلى الاحتياجات الطارئة من خلال توفير غذاء جاهز (12 طن متري بما في ذلك اللحوم المعلبة و الخبز) إلى لجنة نابلس الطارئة المسؤولة عن تنسيق هذه الإستجابة. تم توزيع السلع على 3000 شخص قائمين في مناطق البلدة القديمة التي تعرضت للتأثير الأكبر.

ارتفاع القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى البلدة القديمة في القدس

أصبحت إمكانية الوصول إلى أماكن العبادة في البلدة القديمة في القدس في غاية الصعوبة خلال العام الماضي. فمنذ تاريخ 17 شباط 2006، تم وضع قيود على الرجال الفلسطينيين تحت سن 45 و منعهم من الوصول إلى البلدة القديمة، و قليلا ما تم رفع هذه القيود أيام الجمعة للتوجه إلى الصلاة. خلال شهري نيسان و أيار 2006، تم تخفيف القيود على إمكانية الوصول، و لكن في منتصف شهر حزيران، تم إعادة فرضها على الفئات العمرية. و واجه العباد المسلمين، و خصوصا الرجال الفلسطينيين القائمين في الضفة الغربية، صعوبة في الوصول إلى المسجد الأقصى و البلدة القديمة خلال شهر رمضان المبارك. و كانت هذه أول فترة من شهر رمضان كانت فيها إمكانية وصول الفلسطينيين القائمين في الضفة الغربية إلى القدس مقيدة من خلال أربعة نقاط تفتيش (قلقيلية، شعفاط، رأس أبو سبيتان و جيلو). و التصريح الساري المفعول للدخول و العمل في القدس الشرقية و إسرائيل للرجال الفلسطينيين تحت سن 45 لم يضمن إمكانية الوصول الحر.

خلال شهر شباط 2007، اشتدت القيود على إمكانيات الوصول لاحقا لعملية البناء التي كانت تنفذ في حي المغربي. طوال شهر شباط، كانت القيود المفروضة على إمكانية وصول الذكور فوق سن 50 في أيام الجمعة، و لوحظ نصب عدة حواجز طيارة يسيطر عليها شرطة الحدود الإسرائيلية و الشرطة الدائمة في جميع أنحاء القدس و حول البلدة

القديمة و حتى في داخلها. و في أي يوم جمعة، قد يتم تفتيش رجل شاب ما لا يقل عن ثلاثة مرات قبل دخوله إلى مقر الأقصى.

قطاع غزة
استمرار العنف الداخلي في قطاع غزة

بين تاريخ 1 و 4 شباط، اشتعل العنف بين نشطاء حركتي حماس و فتح مرة أخرى في قطاع غزة و أسفر عن مقتل 33 فلسطيني، من بينهم أربعة أطفال، و جرح 242 منهم. و بحلول نهاية الأسبوع الأول من شهر شباط، وصل عدد القتلى من جراء العنف الداخلي منذ بداية العام إلى 86 قتيل، من بينهم 11 طفل و 486 جريح.

و منذ توقيع قرار مكة بتاريخ 8 شباط، توقف العنف الداخلي في قطاع غزة و أصبح السكان قادرين على الاستمرار في حياتهم اليومية التي واجهت تعطل كبير خلال أوج نوبات القتال. و لكن العراك المسلح بين العائلات يستمر بشكل متواصل في جميع أنحاء قطاع غزة و الذي أدى إلى مقتل فلسطينيين على الأقل و جرح سبعة آخرين. إضافة إلى ذلك، خلال شهر شباط، تم قتل إمرأتين فلسطينيتين و رجلين فلسطينيين و جرح فتاتين خلال أحداث ما يسمى بجرائم الشرف. كما و ارتفعت نسبة استهداف مالكي مراكز الانترنت و المقاهي، مما يدل على ارتفاع في ظاهرة تدهور القانون و النظام.

عزل قطاع غزة

على خلفية العنف المتصاعد، يبقى سكان قطاع غزة معزولين عن العالم الخارجي، و المعبر الدولي الوحيد في رفح و المرتبط بمصر يستمر في العمل بشكل متقطع و غير منتظم. ففي شهر شباط، تم فتحه لمدة ستة أيام فقط لحركة الفلسطينيين و السماح بدخول 3889 شخص و خروج 6721 شخص من قطاع غزة. إن عملية تشغيل المعبر تستمر في السقوط في وجه الهدف الذي عينته اتفاقية المرور و التنقل المؤرخة 15 تشرين الثاني 2005 و هذا التشغيل الغير واضح له تأثير ملحوظ على حرية حركة المواطنين في قطاع غزة بما في ذلك المرور المنتظم لرجال الأعمال و المرضى الذين يتم تحويلهم لتلقي العلاج في الخارج. و وفقا لاتفاقية المرور و التنقل، وجب أن يتم تشغيل معبر رفح وفقا للمعايير الدولية و تحت سلطة بعثة المساعدة الحدودية للإتحاد الأوروبي. منذ شهر حزيران 2006، سيطرت السلطات الإسرائيلية على مدخل المعبر و قامت بمنع المسؤولين في بعثة المساعدة الحدودية للإتحاد الأوروبي من الوصول إلى رفح من خلال معبر كيريم شالوم.

حماية الموطنين

"الحماية هي عملية تهدف للحصول على احترام تام لحقوق الأفراد طبقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان و قانون الإنسانية الدولي و قانون اللاجئين."

حماية المواطنين

في شهر شباط 2007، تم قتل 13 فلسطيني في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، معظمهم (8) قتلوا في شمال الضفة الغربية خلال حملات التفتيش و الإعتقال التي نفذها الجيش الإسرائيلي أو خلال عمليات نفذتها وحدات سرية من الجيش الإسرائيلي في جنين و طولكرم و نابلس. تم إطلاق النار على رجل فلسطيني و قتله بالقرب من حاجز قلندية العسكري في القدس بعد محاولته عبور الجدار الفاصل. أيضا تم قتل مستوطن إسرائيلي في محافظة بيت لحم من قبل فلسطينيين مشبوهين.

من مجموع 256 فلسطيني الذين جرحوا خلال الشهر، كان هناك ارتفاع ملحوظ في عدد الإصابات الفلسطينية (89) خلال شهر كانون الثاني. معظم الإصابات التي تم التقرير عنها تمت في محافظات القدس و رام الله خلال اشتباكات بين القوات الأمنية الإسرائيلية و الفلسطينيين لاحقا لعمليات البناء في حي المغربي في البلدة القديمة في القدس. أيضا تم جرح 5 فلسطينيين في قطاع غزة عندما قام جنود من الجيش الإسرائيلي القائمين على مدار السور الحدودي بإطلاق النار عليهم خلال أحداث منفصلة. في الضفة الغربية، تم جرح 35 إسرائيلي، 23 منهم أعضاء في الأجهزة الأمنية.

التشرد القسري

إن التشرد القسري المعروف أيضا بتهجير السكان هو التشرد القسري لإشخاص من خلال طردهم و تنفيذ تصرفات إكراهية أخرى ضدهم في المنطقة التي يقيمون فيها بشكل قانوني من غير وجود أسباب مسموحة وفقا للقانون الدولي. لكل شخص الحق في الحماية من التدخل التعسفي من مسكنه أو أرضه أو مكان إقامته المعتاد و ينبغي للدول أن تدرج تدابير الحماية من التشريد ضد الأشخاص الضعفاء و الفئات الأخرى التي تعتمد على الأراضي و لها صلة بها. (المبادىء التوجيهية المتعلقة برد المساكن و الممتلكات إلى اللاجئين و المشردين).

يمكن أيضا اعتبار الأشخاص الذين أجبروا على التنقل من أماكنهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة :اشخاص مشردين داخليا وفقا للتعريف المعمول به في المبادىء التوجيهية المتعلقة في الأشخاص المشردين داخليا و الذي يعرف الأشخاص المشردين داخليا كما يلي: "المهجرين في الداخل هم أشخاص ومجموعات من أشخاص أجبروا أو اضطروا إلى الهرب أو ترك بيوتهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، نتيجة لصراع مسلح أو أوضاع يسودها العنف، أو انتهاكات لحقوق الإنسان، أو لتجنب تأثيرات أوضاع كهذه. أما الصفة المميزة للأشخاص المهجرين في الداخل التي تحدد كونهم كذلك، فهي أنهم لم يقوموا بعبور حدود معترف بها دوليا عند تهجيرهم."

المسؤولية

تقرير مقرر اللجنة الخاص في الأمم المتحدة حول حالة حقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية

في تقريره الأخير، صرح البروفيسور جون دوجار، مقرر اللجنة الخاص في الأمم المتحدة حول حالة حقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية، أن عناصر الإحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة تحتوي على أنواع من الاستعمار و العنصرية، و أضاف أن القوانين الإسرائيلية و الممارسات التي تتم في الأراضي الفلسطينية المحتلة مشابهة للعنصرية "و ربما تقع في نطاق القانون الدولي حول الإتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري و المعاقبة عليها لعام 1973.

طالب مقرر اللجنة الخاص في الأمم المتحدة حول حالة حقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية من محكمة العدل الدولية فحص النتائج القانونية لنظام احتلال مطول له سمات الاستعمار و الفصل العنصري ضد الأشخاص الممحتلين و القوة المحتلة و الدول الثالثة. و أضاف أن الأراضي الفلسطينية المحتلة هي الحدث الوحيد لدولة في جاري التطوير محرومة من حق تقرير مصيرها و مقموعة من دولة تابعة للغرب، و دعى الدول الغربية لأخذ خطوات لوضع حد لهذه الحالة من أجل ضمان مستقبل الحماية الدولية لحقوق الإنسان.

ملاحظات نهائية من لجنة إزالة الفصل العنصري

كررت لجنة الأمم المتحدة لإزالة الفصل العنصري تطبيق القانون الدولي لإزالة جميع أنواع الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة و عبرت عن قلقها حول العزم الإسرائيلي أنها قادرة على تطبيق القوانين و السياسات و الممارسات قانونيا على الفلسطينيين من جهة و الإسرائيليين من جهة أخرى. أيضا دعت اللجنة إسرائيل للضمان أن القيود المفروضة على حرية الحركة غير منتظمة بل مؤقتة و استثنائية و لا تؤدي إلى عزل المجتمعات. إن لجنة إزالة الفصل العنصري أعادت التأكيد أن المستوطنات الموجودة في في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، هي غير قانونية، و إن التنفيذات الأخرى التي تغيير التركيب الديموغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة هي أيضا داعية للقلق إذ أنها تنتهك حقوق الإنسان و القانون الإنساني الدولي.

حماية الطفل

" حماية الطفل تضم استراتيجيات و نشاطات تهدف إلى حماية الأطفال من دون سن 18 من الإساءة و الاستغلال و العنف"

تستخدم مؤشرات هذا الجزء لرصد قرار رقم 1612 التابع لمجلس الأمن في الأمم المتحدة و الذي تم تبنيه بتاريخ 26 تموز 2005 حول حماية الأطفال من دون سن 18 خلال الصراع المسلح.

حماية الأطفال

في شهر شباط 2007، لقي خمس أطفال فلسطينيين مصرعهم في قطاع غزة، من بينهم أربعة قتلوا خلال العنف بين الأحزاب، من بينهم طفل في السابعة من عمره و آخر في الثامنة من عمره و آخر توفي من جراء إصابة تلقاها خلال المداهمات في بيت حانون في شهر تشرين الثاني 2006. في الضفة الغربية، تم جرح 26 طفل فلسطيني، 11 منهم في الخليل. خلال شهر شباط لم يتم التصريح عن أي قتلى أطفال.

وفقا للمنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال، و لغاية نهاية شهر شباط 2007، يوجد حاليا 398 طفل محجوز في السجون الإسرائيلية. بتاريخ 10 شباط 2007، قام الجيش الإسرائيلي باعتقال 15 طفل فلسطيني من حافلة مدرسة في بيت لحم. و وفقا لتصريح أحد الأطفال، تم التحقيق مع الأطفال و حجزهم في مركز اعتقال عسيون لمدة يوم من دون غذاء أو ماء أو بطانيات و أطلق سراحهم في اليوم التالي. لم يتم تبليغ عائلات هؤلاء الأطفال حول عملية الاعتقال. أيضا في شهر شباط، تم الاستيلاء على مدرستين من قبل الجيش الإسرائيلي خلال العملية في نابلس و تم تحويلها إلى مراكز اعتقال و تحقيق.

ارتفع عدد المنازل الفلسطينية التي تم هدمها و كان هذا له تأثير كبير على الأطفال. في 22 شباط، تم هدم 22 منزل، مما أدى إلى تشريد 158 شخص من بينهم 94 طفل.

العنف و الممتلكات الخاصة

تصاعد الحوادث المتعلقة بالستوطنين

في شباط 2007، تضاعف عدد الحوادث التي تتعلق بالمستوطنين الإسرائيليين في جميع أنحاء الضفة الغربية. فقد تم قتل مستوطن فلسطيني من قبل مشبوهين في محافظة بيت لحم و جرح ثلاثة آخرين خلال حوادث قذف الحجارة في الضفة الغربية. أيضا جرح أربعة فلسطينيين من قبل المستوطنين الإسرائيليين، من بينهم غلام يبلغ 15 عاما عندما قام مستوطنين من مستوطنة اتمار بإطلاق النار عليه بينما كان يرعى خرفانه بالقرب من المستوطنة. بالإضافة إلى ذلك، قام مستوطنون إسرائيليون في محافظات الخليل و نابلس بقلع حوالي 210 شجرة زيتون تابعة لمزارعين فلسطينيين و قطع حوالي 120 شجرة أخرى.

عمليات الهدم

في شهر شباط 2007، ارتفع عدد عمليات الهدم التي نفذتها السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية مقارنة مع الشهر السابق و الذي تم فيه تنفيذ 18 عملية هدم و المعدل الشهري لعام 2006 (17). تم هدم 53 مبنى فلسطيني بالإضافة إلى 22 منزل و مآوي أخرى. و أدى هذا الأمر إلى تشريد حوالي 158 فلسطيني بالإضافة إلى 94 طفل على الأقل. تم تنفيذ عمليات الهدم أيضا على مباني العمل و بيوت الحيوانات و خزانات المياه، مما كان له تأثير كبير على المجتمعات الفلسطينية الريفية التي تعتمد على الزراعة و رعاية المواشي. تمت معظم عمليات الهدم في جنوب الضفة الغربية على خلفية بناء المباني من غير حصولها على تصاريح لذلك.

الوصول

الضفة الغربية

خلال شهر شباط، وصل عدد وسائل الإغلاق التي صرح عنها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية و التي فرضت قيود على حركة الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية إلى 550 لاحقا لتحديث شامل على عملية الإغلاق. و معظم الإغلاقات الإضافية الأخرى هي عبارة عن وسائل إغلاق على شكل حواجز ترابية و بوابات على الشوارع قائمة في محافظات بيت لحم و الخليل. لم يتم تسجيل أية تغييرات في عدد وسائل الإغلاق و مواقعها في محافظات جنين و قلقيلية و سلفيت و أريحا خلال شهر شباط. و اصطحب الارتفاع في عدد وسائل الإغلاق ارتفاع في عدد الحواجز الطيارة التي تم نصبها في جميع أنحاء الضفة الغربية مقارنة مع الأشهر السابقة، خصوصا في محافظات قلقيلية و بيت لحم و الخليل (راجع التركيز الإقليمي).

قطاع غزة

يباشر معبر كارني الأساسي عمله تحت الهدف المتفق عليه في اتفاقية المرور و التنقل المؤرخة 15 تشرين الثاني 2005 و هو معدل 400 شاحنة يوميا لنقل السلع التي يتم تصديرها. في شهر شباط، تم فتح معبر كارني بنسبة 92% من الأيام المحددة لذلك و فتحه بشكل متكرر خلال ساعات تشغيل أقل من تلك المحددة لذلك. بالرغم من ذلك، ارتفع المعدل اليومي لعدد الشاحنات التي تحمل السلع الصادرة و الواردة مقارنة مع شهر كانون الثاني و بقي هذا المعدل أعلى من معدله الشهري لعام 2006.

بتاريخ 16 شباط، تم فتح محطة إسرائيلية جديدة على معبر إيريز و لكنها بقيت مغلقة في وجه العمال الفلسطينيين لمدة سنة تقريبا (منذ 12 آذار 2006). إن نقطة الوصول الوحيدة لأهل قطاع غزة إلى إسرائيل و الضفة الغربية لا تزال مفتوحة لعدد محدد من التجار الفلسطينيين و القضايا الإنسانية. ارتفع المعدل اليومي لعدد التجار المارين من خلال إيريز إلى 290 خلال شهر شباط (مقارنة مع 243 في شهر كانون الثاني) و هذا المعدل أعلى من معدل حركة التجار قبل أن تم إغلاق المعبر بالكامل لمدة 6 شهور منذ آذار 2006. و خلال شهر شباط، تضاعف معدل انتظار موظفي الأمم المتحدة الدوليين للخروج من قطاع غزة إلى 81 دقيقة مقارنة مع 47 دقيقة خلال شهر كانون الثاني.

الحالة الاجتماعية و الاقتصادية

"لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة."

البطالة و الفقر و التغيرات الاجتماعية الثقافية

تستمر المدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين في استلام طلبات لتوظيف قصير الأمد لرجال من مختلف الفئات العمرية لتوظيفهم كحراس في البرنامج الطارىء لدر الأشغال.

إن الاستمرار في عملية بناء الجدار الفاصل و توسيع المستوطنات الإسرائيلية تهدد معيشة القرى الريفية القائمة في وسط الضفة الغربية. في قرية دير قديس القائمة في الشمال الغربي من رام الله، أدت عملية بناء الجدار الفاصل إلى خسارة فرص عمل لحوالي 200 عائلة كان يشتغل موارد رزقها في إسرائيل و المستوطنات المجاورة و هم غير قادرين الآن على الحصول على تصاريح عمل. تم مصادرة حوالي 5000 دونم من الأراضي الزراعية – التي كانت مزروعة بأشجار الزيتون و البقوليات – لغرض بناء مستوطنة كريات سفير المجاورة. و في زمن قريب، خسر السكان (معظمهم للاجئين) حوالي 2050 دونم من الأراضي (1500 منها أراض زراعية) لغرض بناء الجدار الفاصل. تم تقديم استدعاء حول هذه القضية لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية، و هو في مجرى التنفيذ. كانت قرية خربثة عبارة عن نقطة عبور إلى إسرائيل للعمال القادمين من مناطق جنين و الخليل، و تنبع منها عدة نشاطات تجارية و فرص عمل بسبب الانقلاب العالي للعمال. و لكن اليوم، باتت القرية معزولة و اضطرت معظم الأعمال فيها إلى إغلاق أبوابها.

في قرية بتير القائمة غرب بيت لحم، حوالي 60% من رجال القرية كانوا يعملون في إسرائيل قبل بدء الإنتفاضة و هم الأن عاطلين عن العمل (فقط 5% منهم في حوذتهم تصاريح سارية المفعول). بالإضافة إلى ذلك، أدت عملية بناء نفق جديد إلى مصادرة حوالي 80 دونم من الأراضي وسلب حق مالكيها من تقديم استئناف، و يعتبر هذا النفق هام لأسباب أمنية. سيتم مصادرة حوالي 180 دونم من الأراضي لبناء الجدار الفاصل، الأمر الذي سيؤدي إلى إغلاق القرية من الجهة الغربية. بتاريخ 11 شباط، تم إصدار أوامر بمصادرة الأراضي التابعة لحوالي 108 مواطن من القرية و الذين منحوا مهلة مدتها 14 يوم للاستئناف. عند إتمام بناء الجدار سيبقى أكثر من 2300 دونم من الأراضي الزراعية – المزروعة حاليا بأشجار الزيتون و الخضار – على الجهة الأخرى من الجدار الفاصل و سيكون بإمكان المالكين الوصول إلى أراضيهم فقط من خلال بوابة. منذ منتصف شهر شباط، تم منع المالكين من الوصول إلى أراضيهم.

في الوقت الحالي، يقوم اللاجئين الكبار في السن و القائمين في بيت أمر في جنوب الضفة الغربية باستخدام أية مواد متوفرة لهم، بما في ذلك الكراتين و الأواني البلاستيكية، كوقود لتدفئة بيوتهم و ممارسة عملية الطهو، إذ أنهم لم يعودوا قادرين على شراء الخشب (الذي يكلف 700 شيقل للطن الواحد). في القرى الريفية القائمة في وسط الضفة

الغربية، اضطرت بعض العائلات اللاجئة إلى قضاء فترة الشتاء من غير وجود تدفئة، و صرح آخرون عدم توفر بطانيات كافية لديهم تستجيب لاحتياجات جميع افراد الأسرة.

لاحظنا زيادة اعتماد الحالات التي تعاني من صعوبات اجتماعية و التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين في منطقة الخليل، على حسنة أهل حيها. فصرحت هذه الحالات أنها تأكل العدس عدة مرات في الأسبوع و اللحوم خلال المناسبات – مثل الجنازات و الأعياد الدينية – و جمع أرجل لحم الدجاج من الحاويات عند عدم قدرتها على إيجاد بديل لذلك. كما لوحظ تواجد النساء في أماكن التوزيع يجمعن السكر الباقي في أسفل واعات التوزيع.

في قرية بيت أمر الريفية الواقعة في شمال الخليل، يواجه السكان خسارات كبيرة في تنفيذ نشاطتهم الزراعية التقليدية. فبعض المزارعين غير قادرين على تحمل تكاليف الوقود بينما قرر آخرين عدم حصاد العنب بسبب الصعوبات التي يواجهونها في عملية تسويق محاصيلهم، فقاموا ببيعه كغذاء للحيوانات. بالرغم من هذه الخسارة، يستمر المزارعون بالاستثمار في ممارسة الزراعة و زرع أراضيهم لأسباب ثقافية و تقليدية و لمنع السلطات الإسرائيلية من مصادرة أراضيهم.

في القرى الريفية الواقعة في منطقة الخليل، ارتفعت نسبة الأطفال الذين يتركون مدارسهم و يلجأون للتسكع في الشوارع. و بعضهم يطلب منهم (من أهاليهم) دعم مدخول عائلاتهم من خلال جمع الأعشاب الموسمية التي تستخدم في الطهو و بيعها بقيمة 15 شيقل للضمة.

في قرية دير قديس الواقعة في وسط الضفة الغربية، يتغير دور المرأة في المنزل و أصبح ذو اهتمام متصاعد إذ أن النساء اليوم يساهمن في اقتصاد المنزل من خلال اشتغالهن بعملهن الخاص كالخياطة و حفظ النحل و الخبيز.

في المدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين، تم التقرير عن انتشار ظاهرة السرقة بين الطلاب – الأقلام و المحايات و الدفاتر و المصروف اليومي. يعتقد المعلمون أن انتشار هذه الظاهرة يعود للصعوبات المالية الكبيرة التي تواجهها العائلات. يتم إعطاء بعض الطلاب مسؤوليات ملحوظة من قبل العائلة فنتيجة لارتفاع نسبة الصعوبات، كثيرا ما نجدهم يمارسون عمليات الطهو و التنظيف و رعاية إخوتهم و خواتهم الذين يصغرونهم سنا.

لن يكن بإمكان الطلاب التابعين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين و القائمين في بتير من الحصول على حصص العلوم في الهواء الطلق و الاستمتاع بالنشاطات الترفيهية عندما يتم إتمام بناء الجزء الجديد من الجدار الفاصل و الذي يقع بالقرب من مبنى المدرسة.

خلال 2006، واجهت المجالس القروية في منطقة رام الله انخفاض كبير في الأرباح (منها وصل إلى 40% مقارنة مع العام السابق)، و هي الآن تكافح لضمان توفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك جمع النفايات. تم إيقاف مشاريع البنية التحتية المتعلقة ببناء مدارس جديدة التي كان من المتوقع تمويلها من خلال الممولين الدوليين خلال 2006.

في قرية بتير الواقعة غرب بيت لحم، أدت عمليات بناء النفق الجديد الذي يتوقع أن يخدم كنقطة عبور إلى بيت لحم و القرى الغربية نحو الجنوب، إلى تضاعف تكاليف التنقل لدى سكان القرية، إذ أنهم الآن مضطرين لاستخدام شوارع أطول تزيد من أوقات سفرهم ضعفين و ثلاثة أضعاف. حتى الطلاب من القرى المجاورة الذين كانوا يدفعون نصف شيقل للوصول إلى مدارس الأنروا يقومون بدفع واحد شيقل للرحلة. و عندما يتم إنهاء عملية بناء جزء الجدار الفاصل و النفق الجديد، ستصبح المنطقة بأكملها معزولة عن بيت لحم و القرى المجاورة لها.

مسح لقوة العمل أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الربع الرابع من عام 2006

ارتفعت نسبة الاعتماد على التوظيف في السلطة الفلسطينية: 152.834 موظف في المناطق الفلسطينية المحتلة.

تتمثل في ما يلي:

- 21.3% من الموظفين من المناطق الفلسطينية المحتلة.

- 14.5% من الموظفين من الضفة الغربية.
- 40.7% من الموظفين من قطاع غزة.
- 8.2% من قوة العمل في المناطق الفلسطينية المحتلة من قطاع غزة.

خلال العام الماضي، ارتفعت نسبة الفقر بين موظفي السلطة الفلسطينية. وفقا لمسح أجرته جامعة جنيف حول توقعات عامة الشعب، ارتفعت نسبة البطالة بين موظفي السلطة الفلسطينية من 37% في تموز 2005 إلى 46% في أيار 2006.

الصحة

"الصحة لا تنحصر في غياب المرض أو العجز بل هي عبارة عن رفاه جسدي و نفسي و اجتماعي تام."

توفير الخدمات

خلال شهر شباط، قامت منظمة الصحة العالمية برصد عملية توفير الخدمات في عيادات العناية بالصحة الأولية و المستشفيات القائمة في الضفة الغربية قبل و خلال الإضراب الذي بدأ بتاريخ 17 شباط. و بينت المعلومات التي تم جمعها في عينة لدوائر الضفة الغربية (منطقة نابلس و بيت لحم و مستشفيات بيت جالا و الخليل في الضفة الغربية و قطاع غزة، و المنطقة المتوسطة و مناطق رفح و مستشفى الأطفال، ومستشفيات شهداء الأقصى و يوسف نجار في قطاع غزة) أن توفير الخدمات و حضور الموظفين كان عاديا قبل تنفيذ الإضراب و تم تغطية المطاعيم و إعطائها من قبل عيادات العناية بالصحة الأولية.

في الضفة الغربية و خلال المرحلة الأولى من الإضراب (من 17 إلى 26 شباط) تم توفير خدمات المطاعيم و العناية بالشكل الطبيعي. و لكن في المرحلة الثانية من الإضراب (26 شباط إلى 3 آذار) كان هناك تصاعد في الإضراب مصحوب بقيود إضافية على توفير الخدمات ابتداء من تاريخ 3 آذار 2007. فقد تم حصر خدمات التطعيم لمدة يوم واحد في الأسبوعين. يتلقى المرضى الذين يعاونون من الأمراض المزمنة الدواء مرة في كل أسبوعين بوجود امكانيات محدودة للمتابعة. بقيت العيادات الخارجية مغلقة و يتم فقط استقبال الحالات الطارئة و الولادة الطارئة في المستشفيات. و الخدمات التي تتعلق بالعناية المكثفة و الثلاسيميا و الأورام يتم توفيرها بالشكل الطبيعي.

في قطاع غزة، تأثرت عملية توفير الخدمات في الأقسام التي تم تقييمها، مقارنة مع الخدمات التشخيصية المقدمة من خلال عيادات العناية بالصحة الأولية في دير البلح و جهر الديك و رفح و الرمال و كافة المستشفيات التي تم تقييمها. تم تخفيض خدمات ما قبل الولادة في عيادات العناية بالصحة الأولية في تل السلطان، و خدمة العمليات الجراحية و خدمات ديلزة الكلى في مستشفى شهداء الأقصى، و خدمات التنظيف في كافة المستشفيات التي تم تقييمها. تم ايقاف جميع العمليات الجراحية في مستشفى يوسف النجار منذ افتتاح المبنى الجديد بتاريخ 18 شباط، حيث تم نقل غرف العمليات إليها و لم يتم تشغيلها بعد. تم التصريح عن ارتفاع غير متوقع في انتشار مرض التهاب الرئة لدى الأطفال في كافة المستشفيات التي تم رصدها. و اضطرت المستشفيات إلى وضع كثير من الأطفال على فرشات على الأرض نتيجةلنقص عدد الأسرة.

في قطاع غزة، تم التصريح عن انقطاع في الكهرباء و المياه، و انقطاع الكهرباء أثر على منطقتين على النحو التالي: 3-4 ساعات اسبوعيا في المنطقة المتوسطة و 3-4 ساعات يوميا في منطقة غزة. تم أيضا التصريح عن نقص في الوقود في المولدات الكهربائية في عيادة النصيرات في المنطقة المتوسطة. في قطاع غزة، تم التصريح عن انقطاع المياه في عيادات دير البلح و النصيرات في المنطقة المتوسطة. و مصفايات المياه معطلة في مستشفى الأطفال و مستشفى شهداء الأقصى.

تم توزيع جزء من مخزون الأدوية و التجهيزات على جميع الأقسام التي تم رصدها في قطاع غزة. لكن معدل الأدوية و التجهيزات النافذة من المخزون أعلى مما كان عليه في الشهر السابق.

حضور الموظفين

خلال هذا الإضراب في الضفة الغربية، كان حضور الموظفين، حتى خلال فترة الساعات المخفضة، أكثر من معدله الطبيعي خلال فترة الإضراب السابقة (و التي انتهت بتاريخ 17 كانون الأول 2006). في مستشفى بيت جالا، و خلال الإضراب في عام 2006، كان غياب الموظفين بمعدل 3 إلى 4 أيام في الأسبوع، بينما خلال الإضراب الأخير في شهر شباط، تواجد ثلاثة أطباء في غرفة الطوارىء قبل الساعة 11 صباحا و تواجد طبيب واحد بعد تلك الساعة. تم ايقاف العمليات الجراحية الخيارية و تنفيذ العمليات الجراحية الطارئة فقط. في مستشفى الخليل الحكومي، و خلال فترة الإضراب، تواجد ممرضتين و طبيبين مقيمين خلال الدوام مسؤولين عن قسم الأطفال، مقارنة مع فترة التشغيل العادية التي تشغل 9 ممرضات خلال الفترة الصباحية و 3 خلال الفترة المسائية و 2 خلال الليل.
في قطاع غزة، كان حضور الموظفين عادي في الأقسام التي تم تقييمها، و لم يتم التقرير عن أي غياب خلال الفترة المشار إليها، و ساعات العمل كانت عادية. و لم يعبر موظفي الصحة الذين تم مقابلتهم عن نويهم لتنفيذ الإضراب.

الأمن الغذائي و الزراعة

"يتوافر الأمن الغذائي عندما يحصل جميع الناس، في جميع الأوقات، على ما يكفي من أغذية آمنة و مغذية لتلبية احتياجاتهم التغذوية اللازمة لممارسة حياة ملؤها النشاط و الصحة."

الأمن الغذائي

أدت عملية عزل الأسواق نتيجة لسياسات الإغلاق المتشددة التي نفذتها السلطات الإسرائيلية على حركة السلع و الأشخاص إلى حدوث أزمة اقتصادية تستمر في إحداث انخفاض خطير في مستوى المعيشة الفلسطيني. إن التأثير على مستويات الأمن الغذائي غير واضح لأن الأشخاص يهيئون استراتيجيات أعمالهم للحفاظ على كمية استهلاكهم للمواد الغذائية من خلال اللجوء إلى آليات ديناميكية استجابة للوضع. و السؤال الهام حول استطالة مدة بقاء هذه الخيارات غير معروف. إن الهدف من إصدار التحليل الشامل حول الأمن الغذائي و شدة التأثر في الضفة الغربية و قطاع غزة و الصادر عن منظمة الأغذية و الزراعة و برنامج الأغذية العالمي، هو تحديث التحاليل السابقة من خلال الموارد المختلفة للمعلومات الحالية و الأساسية و تسهيل أساليب شاملة لتقييم الأمن الغذائي بالإضافة إلى استيعاب الأشخاص للوضع، والاحصائيات الاجتماعية و الاقتصادية، و الاستهلاك، و الدخل، و المصاريف، و دراسة تجار المواد الغذائية و إجراء مراجعة حول التغذية.

باختصار، تشير البينات الأساسية للتحليل أن الإنتاج المحلي لا يقدر و لن يقدر على توفير المواد الغذائية الكافية و إن العرض على المواد الغذائية سيبقى دائما معتمد على الواردات و القنوات التجارية، و إن الوصول الاقتصادي للغذاء ما زال القلق الأهم من حيث الأمن الغذائي، و إن نظام الإغلاق يخلق "جزر اقتصادية" تفصل أسواق عن بعضها البعض، و إن أسعار المواد الغذائية ارتفعت في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة (بارتفاعات أكبر في قطاع غزة)، و إن القيود المفروضة على حرية الحركة مرتبطة بشدة بعملية رفع تكاليف المعاملات و التنقل، و إن التجار الذين خضعوا للمسح أشاروا إلى ما يلي: 1. اضطرارهم لتوسيع ائتماناتهم 2. عدم تعاملهم مع السلع الصادرة عن برامج المعونات الغذائية 3. اعتمادهم على السلع الصادرة من محافظاتهم أو المحافظات المجاورة لهم. إن انتشار المنتجات الإسرائيلية في الأسواق الفلسطينية و القيود المفروضة على إمكانية وصول التجار الفلسطينيين إلى الأسواق الأخرى بما فيها الأسواق الإسرائيلية و تلك الموجودة في الضفة الغربية و قطاع غزة، و عدم توزيع رواتب السلطة الفلسطينية و الركود الاقتصادي منذ بداية عام 2006، جميعها عوامل أثرت على الأسعار. يبدو أن التنوع الغذائي يتأثر سلبا بمستويات الفقر المتصاعدة. فهناك تقلص في إجمالي الاستهلاك الغذائي في عام 2006، و الأزمات الغذائية الحادة لم تتجسد نتيجة للشبكات الأمنية الاجتماعية المتينة.

بين تقرير التغذية ما يلي: 1. ارتفاع ظاهرة سوء التغذية، بالرغم من أن هذا الارتفاع يتم بشكل بطيء 2. انتشار القلق حول النقص في المواد الغذائية الصغيرة، خصوصا الحديد و اليود و فيتامين "أ" و "د".

و بين التحليل السالف الذكر لعام 2006، أن 34% (1322019) من سكان الضفة الغربية و قطاع غزة تتوفر لديهم المواد الغذائية، و 20% (777658) منهم لديهم غذاء بشكل مهمش، و 12% (466595) منهم معرضين لغياب الأمن الغذائي، و 34% (1322019) منهم لا تتوفر لديهم المواد الغذائية.

تبين التحاليل حول أوضاع الأمن الغذائي من حيث أحوال اللاجئين أن عمق انعدام الأمن الغذائي لدى السكان غير اللاجئين أدنى منه لدى السكان اللاجئين:

- من مجموع 34% من السكان القائمين في الضفة الغربية و قطاع غزة في الفئة التي لا يتوفر لديها الأمن الغذائي، انعدام الأمن الغذائي بين السكان غير اللاجئين يساوي 30% و بين اللاجئين يعادل 40%، مما يبين أن شدة انعدام الأمن الغذائي أعلى لدى اللاجئين.
- 24% من السكان غير اللاجئين الذين يعانون من نقص في الأمن الغذائي يقيمون في الضفة الغربية و 58% منهم يقيمون في قطاع غزة. بالإضافة إلى ذلك، 40% (237088) من السكان الذين يعانون من نقص في الأمن الغذائي يعتمدون على المعونات الغذائية بشكل كبير.

إن التحليل الذي أجري على ظواهر النقص في الأمن الغذائي من حيث الموقع يبين ما يلي:

- السكان الذين يعيشون في المخيمات هم الأكثر حاجة للأمن الغذائي (45%).
- الأشخاص المعرضون لنقص في الأمن الغذائي موزعين بشكل متساو بين المناطق الريفية 34% و المناطق الحضرية 32%.
- كان هناك أكثر أشخاص مما توقع قائمين في المناطق الريفية تم تصنيفهم بأنهم يعانون من نقص في الأمن الغذائي .
- هذا يدل أن الأسر الحضرية لها ظواهر أمن غذائي مشابهة لتلك الظواهر لدى الأسر الريفية و لا يمكن اعتبارها في تصنيف أعلى من حيث توافر الأمن الغذائي لديها. أما الأسر في مخيمات اللاجئين فهي تعد من أكثر الأسر التي تعاني من نقص في الأمن الغذائي و التي تعتمد على المعونات الغذائية.

وفقا لما ذكر، تضم التوصيات حماية مصادر الرزق و الحد من انتشار ظاهرة الفقر من خلال خطط مستدامة لدر الأشغال و تشجيع النشاطات الإنتاجية و المدرة للدخل و توفير الدعم للصناعات و القطاع الخاص، و تمكين الإنتاج الغذائي و التسويق الفلسطيني من خلال ترويج اللحوم الدجاجية و الخضار و زيت الزيتون، و دعم الأسر الزراعية الفقيرة للحفاظ على قدراتها الإنتاجية، و الاستثمار في تنوع المنتجات الغذائية، و تحسين التكنولوجيا لرفع مستوى الإنتاجية الزراعية، و توفير المعونات الغذائية و الرفاه الاجتماعي من خلال خطط الحماية، و دعم أسواق المواد الغذائية و تجارتها، و دعم التنسيق بين القطاعات.

بما أن الأمن الغذائي يضم العديد من القطاعات، يجب تبني سبل شاملة لرفع تأثير موارد المساعدة من حيث الأسباب المباشرة و العوامل الهيكلية.

الرصد الشهري للسلع الأساسية و الأمن الغذائي

توفر السلع الأساسية

خلال شهر شباط، توفرت جميع أنواع المواد الغذائية الأساسية في قطاع غزة. و بقيت أسعار طحين القمح عالية نتيجة لارتفاع سعر القمح في الأسواق الدولية، و كان هناك انخفاض قليل في سعر السكر و زيت الزيتون. و لم يذكر أي تقلب في سعر الخضار. ارتفع سعر الدجاج بنسبة 40% (من 7.5 شيقل للكغم إلى 10.5 شيقل للكغم) و يعبر التجار قلقهم عن انتشار انفلونزا الطيور في قطاع غزة. بقي سعر اللحوم الطازجة على بقيمة 32 شيقل للكغم، كما بقي سعر غذاء الحيوانات مستقرا خلال الشهر الماضي.

يبين مسح السوق في الضفة الغربية أن كافة السلع الغذائية الأساسية متواجدة في السوق و لم يكن هناك أي تقلبات في الأسعار.

في شهر شباط 2007، بلغ إنتاج صيد الأسماك 120.9 طن. و ارتفع سعر الأسماك من 14 شيقل للكغم إلى 16 شيقل للكغم في قطاع غزة.

ارتفع إجمالي واردات المواد الغذائية في شهر شباط مقارنة مع شهر كانون الثاني بوجود ارتفاع حاد في سعر الحبوب القمحية (طحين القمح و الأرز) و انخفاض في أسعار السكر و الزيت النباتي. إجمالي كمية السلع الغذائية الأساسية التي يتم استيرادها ارتفع من 45% مقارنة مع الشهر الماضي (كانون الثاني 2007).

عدم تسديد رواتب موظفي السلطة الفلسطينية بشكل منتظم

إن عدم تسديد رواتب موظفي السلطة الفلسطينية بشكل منتظم يستمر في التأثير على الحالة الاقتصادية و أسفر عن حدوث انخفاض بنسبة 40% في عملية بيع السلع الغذائية الأساسية في المناطق الحضرية و الريفية خلال شهر آذار. يقوم الأشخاص بشراء السلع الغذائية بكميات أقل و يعتمدون فقط على السلع الضرورية. كان عدد الأشخاص الذين يشترون السلع الغذائية بطريقة الإئتمان أعلى مما كان عليه خلال شهري كانون الأول و كانون الثاني 2006.

و نتيجة للأزمة المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية، لم تقم الحالات الاجتماعية الصعبة باستلام دعمهم المادي الشهري من وزارة الشؤون الاجتماعية منذ بداية هذا العام (شهري كانون الثاني و شباط).

المياه و الصحة

خلال شهر شباط 2007، تم توفير معدل 50 لتر من المياه يوميا للشخص الواحد في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة، كان هذا المعدل يساوي 51 لتر من المياه يوميا للشخص الواحد.

إن مجمل التخفيض في موارد المياه (الآبار المسجلة التي تصب في أجهزة المياه التابعة للقرى و البلديات من خلال أنظمة نقل و توزيع) للشخص الواحد في مناطق الضفة الغربية مرتبط بشكل خاص إلى واقع أن معظم المستهلكين يستخدمون الموارد البديلة كحصد مياه الأمطار لتلبية حاجاتهم المنزلية. بالفعل، معظم العائلات القائمة في المناطق الريفية مجهزة بأنظمة لجمع مياه الأمطار مثل الخزانات الباطنية. و لهذا السبب، كمية المياه القادمة من نظام الأنابيب تستخدم عادة فقط لغرض الشرب خلال موسم سقوط الأمطار.

في قطاع غزة، يؤشر المستوى المنخفض لتوفر مياه الشرب من الموارد التقليدية (آبار البلديات) إلى أن هذه الآبار كان يشغل جزء من طاقتها فقط (معدل الإنتاج في قمة موسم الجفاف في عام 2006 كان 84 لتر يوميا للشخص الواحد). إن عملية التخفيض هي ضعفين: 1. الارتفاع في استهلاك مياه الشرب (الخالي من الملح) القادمة من البائعين المحليين، حيث أن هذا المصدر الوحيد للمياه في قطاع غزة (الاتجاه هام منذ نهاية عام 2006) 2. إنتاج المياه من الآبار التابعة للبلدية (صالحة أقل من المياه الخالية من الملح بسبب وجود درجات أعلى من الكلوريد و النيتريت فيها) ما زال يتأثر من طاقة الكهرباء المحدودة في بعض المناطق، خصوصا في منطقة الجنوب و الوسط.

بقي سعر المياه المخزون للمجتمعات التي لا يتم خدمتها يساوي 13 شيقل للمتر المكعب (الضفة الغربية) و 35 شيقل للسم (قطاع غزة)، بالرغم من أن منذ بداية العام عدد قليل من المجتمعات تقوم باستخدام المياه من بائعين في القطاع الخاص، إذ أن معظم الأسر تستخدم مياه الأمطار لتلبية احتياجاتها المنزلية (عادة تبدأ العمليات التي ينفذها بائعي المياه حول نهاية شهري نيسان/أيار عندما تصبح عملية حصاد مياه الأمطار و تخزينها غير ممكنة). في قطاع غزة، تعود التكلفة الأعلى إلى ارتفاع سعر المواد المستهلكة و الكيماويات و الوقود الذي يتطلبه العاملين الخاصين لإنتاج مياه الشرب من خلال مصانعهم الصغيرة لتكرير مياه البحر أو مصانع إزالة الملح من المياه القليلة الملح.

بات استرداد التكلفة لخدمات المياه و مياه المجاري قضية مقلقة لمدراء هذه المشاريع (المصالح الإقليمية مثل مصلحة مياه بلديات الساحل في قطاع غزة) أو مدراء البلديات. فمثلا، نسبة 2% فقط من الأسر المرتبطة لأي شبكة مياه في قطاع غزة تقوم بدفع فواتير المياه التابعة لها (بالرغم من أن هذا المعدل يصل إلى 22% وفقا لمصلحة مياه بلديات الساحل). في الضفة الغربية، يؤشر المستوى المتدني للاسترداد (35%) إلى أن المدراء المحليين أو الإقليميين أو الوطنيين (دائرة مياه الضفة الغربية) قاموا برفع مستوى الصعوبات في إدارة مواردهم (الآبار) أو تسديد فاتورة الدولة عن المجتمعات المرتبطة بالنظام الإسرائيلي للمدراء الإسرائيليين (ميكوروت).

التعليم

- وافقت السلطة الفلسطينية على الاستمرار في دفع الرواتب الشهرية لجميع الموظفين. لكن الدفعات المتبقية من عام 2006 لم يتم دفعها و يستمر التهديد بتنفيذ الإضرابات بين المعلمين. في الضفة الغربية، بدأ الفصل الدراسي الثاني بتاريخ 10 شباط 2007 من غير وجود انخفاض في نسبة الملتحقين في المدارس، سواء معلمين أو طلاب. خلال بلاغ رسمي عام، قام نائب وزير التربية و التعليم العالي بالتأكيد للطلاب أن كتب المدارس سيتم توفيرها في أسرع وقت ممكن. صرح نائب الوزير أن النقص في كتب المدارس يعود للأزمة المالية الحالية و التحديات اللوجستية الأخرى.
- إن العملية الأخيرة التي نفذها الجيش الإسرائيلي في مدينة نابلس بين 25 و 28 شباط عملت على إحداث تعطل شديد للمدارس. فقد قام الجيش الإسرائيلي باستخدام مدرستين تابعتين للسلطة الفلسطينية كمراكز مؤقتة للحجز و التحقيق.
- أدت القيود التي فرضها الجيش الإسرائيلي على الفئات العمرية و السكان على حواجز زعترة و حوارة في نابلس إلى التأثير على إمكانية 50-90 معلم دون سن 35 عاما من الوصول إلى مدارسهم.
- قامت وزارة التربية و التعليم العالي بإعادة تنظيم إدارة المدارس تحت مديريات تعليمية مختلفة في المناطق و قامت بتأسيس مديرية جديدة لطوباس. وفقا لوزارة التربية و التعليم العالي، حدث هذا التنظيم نتيجة لارتفاع عدد القيود المفروضة على عملية الوصول. في الوقت الحالي، أصبحت المديريات التعليمية الجديدة في طوباس مسؤولة عن 39 مدرسة كانت في السابق تحت إدارة المديريات التعليمية التابعة لمناطق نابلس و أريحا و قباطيا.

المصادر و الأساس المنطقي

هناك ثلاثة عوامل أدت إلى زيادة سوء الحالة الإنسانية في المناطق الفلسطينية المحتلة:1. غياب الحماية للمواطنين و العنف المتصاعد 2. ازدياد القيود على حرية الحركة 3. الأزمة المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية التي يعود سببها إلى انتخاب حركة حماس في المجلس التشريعي الفلسطيني في شهر كانون الثاني 2006.

منذ عام 2002، يعمل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على مراقبة و تقرير ظواهر الوصول و حماية المواطنين بشكل شهري. و لكن نتيجة لتدهور الوضع الإنساني في عام 2006، قررت وكالات الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية المشاركة في الإلتماس الطارىء لعام 2006، على إصدار هذا التقرير الشهري لمراقبة التطورات وفقا لمؤشرات إنسانية أساسية في القطاعات التالية: الصحة، حماية الطفل و الدعم النفسي، التعليم، تأمين الغذاء، الزراعة، المياه و الصحة، در الأشغال و المساعدات المالية. يقوم هذا التقرير أيضا بمراقبة عملية تنفيذ التزامات برتيني.

يعمل عدد المرصد الإنساني الحالي على استخدام قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، القانون الإنساني الدولي، و اتفاقية المرور و التنقل كمقياس لمراقبة مؤشرات الوصول و الحماية. أيضا عملت القطاعات على إعداد أسس إنسانية إرشادية كقاعدة للرصد و قامت بتطوير مؤشرات تستطيع رصد الحالة الإنسانية في أزمة مطولة كتلك في المناطق الفلسطينية المحتلة.

يستخدم المرصد الإنساني مجموعة من المؤشرات الإنسانية التي يمكن قياسها، الملاحظات الميدانية المتحقق منها و التقارير حول الوضع الاجتماعي الاقتصادي و الإنساني في المناطق الفلسطينية المحتلة لتحليل الوضع الإنساني. و بإمكان هذه الأساليب توفير وجهات نظر مختلفة حول الوضع. تبين المؤشرات الإنسانية تغيرات و اتجاهات بعيدة الأمد من شهر إلى آخر. الملاحظات الميدانية تظهر علامات التوتر التي قد تؤشر إلى تغييرات مستقبلية في الوضع بشكل إجمالي. تعمل التقارير على تزويد معلومات حول مواضيع محددة أو توفير نظرات أوسع على الوضع في المناطق الفلسطينية المحتلة.